Edraak
Foundation
For development and equality

النساء من ضحايا إلى جانيات

حكايات من الواقع



النساء من ضحايا إلى جانيات..

حكايات من الواقع

ورقة بحثية صادرة عن مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة

إعداد/الباحثة أمل صقر

مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة

2025

"الرجال لا يولدون رجال وكذلك النساء لا يولدون نساء، إنما يصبحون كذلك أثناء عملية التنشئة الاجتماعية وهي التي تحدد الأوضاع النفسية للجنسين كما أنها ترسم الأنماط السلوكية لكل منهما فإن كانت هناك نقيصة بالنساء فالمجتمع هو المسؤول عنها وليس التكوين البيولوجي".

سيمون دي بوفوار.. الأديبة الفرنسية

عن المؤسسة :

مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة مؤسسة مصرية غير هادفة للربح مشهرة بوزارة التضامن الاجتماعي برقم 11014 لعام 2019، تهتم بدعم وجود النساء ومشاركتهم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا في المجال العام ومناصرة القضايا التي تمكنهن من الحصول على حقوقهن الأساسية كاملة، وتحقيق المساواة في قضايا النوع الاجتماعي ومكافحة أشكال العنف والتمييز في المجالين العام والخاص، من خلال توفير وسائل الدعم والحماية والإرشاد الاجتماعي لضحايا/ الناجيات من العنف وتقديم خدمات التوعية المختلفة .

وتشتبك المؤسسة مع قضايا النساء والفتيات من خلال تصميم حملات المناصرة والدعم، إلى جانب إصدار الدراسات والتقارير الرصدية منذ 2020 من خلال (مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات). وتولى المؤسسة إهتمام بالشراكات متعددة القطاعات مع أصحاب المصالح المعنيين بقضايا النساء وصناع وصانعات القرار والتشريعيين/ات، كما تعمل على دمج وإشراك الرجال في دعم ومناصرة قضايا النساء والفتيات، وتولى المؤسسة اهتمام خاص لبرامج الصحة الجنسية والإنجابية والتنمية المجتمعية والتمكين الاقتصادي للنساء والفئات الأولى بالرعاية في المجتمعات المحلية.

مقدمة:

واقع مؤلم تعيشه النساء في مجتمعاتنا من عنف متعدد الأشكال يجعلها في النهاية ضحية، ولكن هناك وجه آخر لاحظناه أثناء عملنا على "مرصد جرائم العنف الموجه ضد النساء والفتيات" وهو النساء الجانيات، أي النساء اللاتي يرتكبن جرائم. اتضح لنا من خلال رصد وقائع العنف أن النساء في كثير من الأحيان يتحولن من ضحايا إلى جانيات لأسباب عديدة ولضغوط تعرضن لها ولظلم اختبرنه.

تحول الضحية إلى جانية وفقًا لعلم النفس الاجتماعي هو ظاهرة نفسية معقدة تحدث لأسباب متعددة، وغالبًا ما ترتبط بالتجارب الصادمة أو المستمرة التي قد تؤثر على تصرفات الضحية أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين السلوك الإجرامي والتضحية بين المجرمات. توجد أدلة تدعم أن النساء المتورطات في الجريمة غالبًا ما يكون لديهن تاريخٌ طويلٌ من الاعتداء البدني والجنسي. من المرجح أن تتعرض المجرمات من النساء للإساءات أكثر من المجرمين الذكور وأكثر احتمالًا أن تكون ضحية من النساء غير المذنبات. وجدت دراسة استقصائية أن أكثر من نصف السجينات تعرضن للإيذاء البدني أو الجنسي، مقارنة بأقل من واحد من كل خمسة سجناء من الذكور.

في مصر؛ تشير الإحصائيات الجنائية الواردة في تقرير الأمن العام خلال الأربع سنوات من عام 2013 حتى عام 2016 إلى أن أعداد جرائم المرأة تتجه بوجه عام نحو التزايد المستمر خلال السنوات المختلفة إذ بلغ عدد جرائم العنف التي ارتكبتها المرأة 2013 عدد 273 جريمة مقابل 301 جريمة بزيادة قدرها 29 جريمة بنسبة 11% في حين بلغ جرائم العنف التي ارتكبتها المرأة في عام 2015 عدد 328 جريمة، الأمر الذي يشير إلى أن عدد جرائم العنف قد تضاعفت خلال الأربع سنوات ومن هنا تطورت الجريمة عبر الأزمنة والعصور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، وفي دراسة أجراها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، بلغت نسبة الإناث مرتكبات الجرائم ضد الزوج 31%، من عينة قوامها 200 مبحوثا من الجناة.

هناك العديد من الأسباب التي تحول بين وصول النساء للعدالة وحصولهن على حقوقهن، يأتي في مقدمتها العنف الذي تتعرض له النساء وخاصة العنف الأسري، وما يرتبط به من عدم وجود قانون لمواجهة العنف الأسري أو قانون للعنف الموحد، هناك ضغوطا أخرى مجتمعية تتمثل في التمييز والوصم وسلطة المجتمع الأبوي قد تحول النساء لجانيات.

هناك ايضا التحديات والمسارات القانونية والقضائية وعدم ثقة النساء في منظومة العدالة والإشكاليات المتعلقة ببطء واطالة إجراءات التقاضي وصعوبتها فضلا عن التكلفة الاقتصادية لرفع القضايا. كل ذلك قد يضطر النساء إلى الانتقام لأنفسهن بدلا من اللجوء للعدالة. هناك أيضا القصور التشريعي المتمثل في عدم وجود القوانين أو وجود قوانين تحتاج للكثير من التدخلات والتعديلات لضمان حقوق النساء مثل قانون الأحوال الشخصية، فضلا عن المعوقات الاجتماعية وسوء الأحوال الاقتصادية. وبرزت جرائم العنف الرقمي في الآونة والابتزاز الإلكتروني الذي طال الكثير من النساء وما يتعلق به من وصم وصعوبة في إجراءات الإبلاغ. كلها أسباب تحول النساء من ضحايا لجانيات.

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على الأسباب والمحددات التي تحول النساء من ضحايا الى جانيات في محاولة لإيجاد حلول واقعية وفعالة للقضاء على هذه الظاهرة. وتستعرض أسباب وعوامل ارتكاب النساء للجرائم بشكل عام وفقا للمدارس المختلفة وردنا عليها بالاتفاق أو الاختلاف. كما تلقى الضوء على الاختلاف بين الجنسين في الجريمة وفقا للأدبيات المختلفة. وتنظر في الواقع المصري وأسباب تحول النساء في إلى جانيات بالإشارة لبعض النماذج من الجرائم التي تحولت فيها النساء من ضحايا الى جانيات من واقع مرصد العنف ضد النساء والفتيات بمؤسسة إدراك.

من هن النساء الجانيات؟ [1]

يعرف قانون العقوبات المصري قضايا الجنايات بأنها أقسى وأشد أنواع الجرائم، حيث أنها لا تكون إلا عمدية، أي قد ارتكبها الجاني عمدا، وعليه فالنساء الجانيات هن اللاتي ارتكبن جريمة عمدا، ولكن هناك نوع آخر من النساء يلجأن لارتكاب الجرائم في وضع دفاع عن النفس، خاصة في جرائم العنف الأسري مثل الضرب أو الجرائم الجنسية مثل التحرش الجنسي أو الاغتصاب، فهل يمكن أن نعتبر أن تلك التي دافعت عن نفسها وردت عنها الأذى جانية أم أنها ضحية؟

- **عوامل ارتكاب النساء للجرائم:**

هناك عدد من الأسباب والعوامل التي تؤدي لجرائم النساء، أغلب هذه العوامل قديمة ومردود عليها، اتفقنا مع بعضها واختلفنا مع أغلبها. نستعرضها كما يلي:

أولاً: العوامل الذاتية أو الفردية:

يقصد بها مجموعة العوامل المتعلقة بالمجرم ذاته، وهي التي يفضي تفاعلها كلا أو جزءا مع الظروف الخارجية عن ذات المجرمة إلى تحقق السلوك الإجرامي.[2] من أهم العوامل الذاتية: الوراثة، التكوين البيولوجي، السن، العوامل النفسية. العوامل الثقافية.

ا. الوراثة:

هي انتقال خصائص وصفات معينة، سواءً كانت عضوية أو نفسية، كالعاهات الجسمية أو الأمراض العضوية والنفسية أو الإعاقات العقلية...الخ من الأصل إلى الفرع فتلك الصفات والخصائص الوراثية قد تدفع حاملها إلى ارتكاب الجريمة.

يذهب أنصار هذه المدرسة الى أن الوراثة تعتبر عامل احتمالي في ارتكاب الجرائم وأن الاستعداد الإجرامي الذي ينتقل بالوراثة له دور كبير في دفع الأشخاص، ومنهم النساء نحو السلوك الإجرامي، متى ما حصل على ظروف اجتماعية مهيئة، قد تكون هذه الظروف مشاكل أسرية أو مستوى معيشي متدني، صعوبات مادية، جهل، بطالة، عادات وتقاليد...الخ.[3]

ونحن نرى أنه لا يوجد دليل علمي ولا توجد علاقة حتمية بين الأمراض ووراثة الاستعداد للإجرام. أما عن انحراف نسبة من أولاد المعتادين على الإجرام إلى الاجرام فيرجع للبيئة الفاسدة التي يحياها ابن المجرم والتي تعد العامل الرئيسي في انحرافه وليس العامل الوراثي.

---

[1] جمع جانية هو جناة أو جانيات ، والأدق هو جانيات . تم الرجوع للخبير اللغوي الأستاذ حسام مصطفى ابراهيم .
[2] فوزية عبد الستار،"مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
[3] أشرف خليفة السيوطي، "العوامل المؤدية الى جرائم النساء ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها" ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2014 .

ب- العامل البيولوجي أو التكويني: يرى بعض الباحثين من المدارس القديمة أن تكوين النساء البيولوجي يؤدي الى اضطرابات تؤثر على الحالة العصبية والنفسية، مثال على ذلك حالة الحيض وانقطاعها وحالة الحمل والوضع والرضاعة، حيث تكون النساء أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها سهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة لارتكاب الجرائم.[4]

ونحن نختلف مع هذا الطرح، فالنساء يعملن وينتجن ويحققن نجاحات في كل الظروف والأحوال ولا يمكن الجزم بأن التغيرات المزاجية قد تؤدي بنسبة أكبر لارتكاب الجرائم.

ج - السن:

وفقا لهذه المدرسة؛ أغلب الجرائم المرتكبة من قبل النساء خاصة الجرائم الأخلاقية والسرقة ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب ويرجع ذلك لما تتميز به النساء في هذه المرحلة من خصائص بدنية ونفسية مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة في ظل عدم نضجها العقلي والنفسي.

ونحن نختلف أيضا مع هذا الطرح، فكم من الفتيات صغيرات السن في مرحلتي المراهقة والشباب في عصرنا الحالي يعملن ويتحملن المسئولية، مستقلات بل ويعلن أسرهن أيضا، وهو ما تؤكده الإحصائيات، مما يعني نضجهن العقلي والنفسي وعدم خضوعهن للمغريات رغم السن المبكرة، هذا النضج المبكر ربما يكون بسبب الظروف المعيشية وتغير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عن الماضي.

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

ويقصد بها مجموع العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين المرأة وغيرها من الأفراد في البيئة الاجتماعية، ابتداء من الأسرة، مرورًا بالمدرسة إلى جماعة الرفاق وباقي المؤسسات، بحيث يتأثر سلوكها بالإيجاب أو بالسلب. [5] ويرى علماء الإجرام الاجتماعي أن هناك عدة عوامل تقف وراء النزعة الإجرامية عند المرأة، معتبرين أنه في كثير من الحالات تكون المرأة الجانية ضحية للإهمال وسوء المعاملة، وهذا الإحساس تترجمه انفعالاتها في الانتقام، تعبيرا عن سخطها الكبير على الظروف.

ثالثا، العوامل النفسية :

تمحورت بحوث علم نفس الاجرام حول أبحاث فرويد وادلر ويونغ وغيرهم من علماء النفس، من أهم العوامل النفسية المؤثرة على النساء:

- الإحباط: حيث تبحث النساء عن متنفس لتقليل من هذا الشعور مما يؤدي لارتكاب الجرائم.
- الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية: يرجع للسنين الأولى والتي يكون فيها خلل في التنشئة الاجتماعية.

---

4 إسراء علي خلف الله محمد ، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة، دراسة حالة دار التائبات، سجن أمدرمان "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، 2017.

5 بلقيس محمد علوان ، المرأة والجريمة.. ابحث عن السبب ، مقال على موقع اليمني الأمريكي، 2022، متاح على: https://2u.pw/vrnC5tzG

- الإحساس بالظلم: قد تشعر النساء بأن حقوقها مهضومة وهو ما يمكن أن يدفعهن لارتكاب الجرائم.
- كثرة الضغوط النفسية: وهي الضغوط الناتجة عن أزمات نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية مما يجعل النساء يبحثن عن مخرج فيسلكن مسلكا إجراميا.[6]

بالفعل يمكن للعوامل النفسية أن تكون سببا في ارتكاب النساء للجرائم، خاصة مشاعر الإحساس بالظلم الذي تختبره النساء بشكل أكبر في حياتهن بسبب التمييز الذي يتعرضن له خاصة في مجتمعاتنا العربية، بدءا من التمييز في المعاملة على نطاق الأسرة التي تفرق بين الذكور والإناث وصولا إلى التمييز في سوق العمل وفي الأجور وحتى في القوانين.

رابعا، العوامل الاقتصادية :

يقصد بها المؤثرات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، والتي تؤثر على المرأة مما يدفعها لارتكاب الجرائم. تؤكد "سيسيليا شابرت" من خلال دراستها" الجريمة النسوية والفقر" على العلاقة بين الفقر والجريمة وأن أحدهما وقود للآخر. [7]

ونحن نؤكد على أهمية هذا العامل، حيث تعاني النساء بشكل أكبر من الفقر وهو ما يطلق عليه ظاهرة "تأنيث الفقر". مما لا شك فيه أن تردي الأحوال المعيشية، قلة الفرص الاقتصادية والتعليمية المتاحة للنساء مقارنة بالرجال قد تزيد من احتمال انخراطهن في سلوك إجرامي.

خامسا العوامل الثقافية :

بعض الثقافات تفرض أدوارًا تقليدية على النساء، مما قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة محددة مثل الجرائم العائلية. فضلا عن العادات والتقاليد التي يقف اغلبها ضد النساء بل ويكرس في الكثير من الأحيان للعنف ضدهن. الأمر الذي قد يساهم في دفعهن لارتكاب الجرائم.

جدير بالذكر أن هناك اتجاها تكامليا في تفسير جرائم النساء، يأخذ هذا في تفسيره جرائم المرأة بتلك العوامل مجتمعة، فرأي أنصاره أن العلوم المختلفة التي تستخدم في تفسير السلوك الإنساني لا تنفصل عن بعضها وإنما الأصح أنها تتصل ببعضها أو بالأحرى يكمل بعضها بعضا بشأن تفسير هذا السلوك.[8]

---

[6] أسعد ميخائيل ، علم الاضطرابات السلوكية، دار الجيل، بيروت،1994

[7] اسراء علي خلف الله محمد ، مرجع سابق

[8] أمل المرشدي، بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء، 2016، موقع محاماة نت، متاح على: https://2u.pw/Xd6DsCrk

ثانيا، التضحية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي للنساء:

تحول الضحية إلى جانية وفقًا لعلم النفس الاجتماعي هو ظاهرة نفسية معقدة تحدث لأسباب متعددة، وغالبًا ما ترتبط بالتجارب الصادمة أو المستمرة التي قد تؤثر على تصرفات الضحية. وعلى الرغم من أن التضحية أثناء مرحلة الطفولة أو المراهقة مؤشر للتنبؤ بارتكاب الجريمة بين الإناث والذكور، تشير الأدبيات إلى أنها مؤشر أقوى للتنبؤ بالنسبة للإناث. يقدم الباحثون تفسيراتٍ متعددةٍ لماذا يكون للتضحية مثل هذا التأثير البارز على جنوح المرأة في المستقبل. تكبر الفتيات فيما تصفه النسوية ميدا تشيسني-ليند بأنه "عالم مختلف" عن عالم الفتيان، وبالتالي فهن يختبرن شكلًا مختلفًا من أشكال التنشئة الاجتماعية. يؤكد علماء الإجرام النسائي بأن النساء يتكيفن مع الصدمات بشكلٍ مختلف عن الرجال بسبب عدم وجود المساواة بين الجنسين. تميل النساء إلى الحصول على فرصٍ محدودةٍ للتعامل مع الضغوط علنًا. وبدلًا من ذلك، يُعتقَد أن النساء يستوعبن الصدمات كمشاعر لا قيمة لها أو بالخوف أو الحزن. ونتيجةً لذلك، يُضخَّم التأثير السلبي للإرهاق على النساء.[9]

تعد تضحيات المرأة من أكبر أسباب إجرامها، أو ما يعرف بالعنف المضاد لدى المرأة، أي عندما تلجأ المرأة إلى العنف كرد فعل عن عنف مورس عليها، ففي هذه الحالة تكون المرأة هشة ولديها الوازع النفسي الذي يبرر لها ارتكاب جريمتها والتفنّن في التنكيل بالضحية تعبيرا عن سخطها الكبير على الظروف التي تعيشها، لتكون بذلك ضحية ظروفها ومجرمة في الوقت نفسه.[10]

وعلى الرغم من أن كلًا من الرجال والنساء قد يتعرضون للتضحية في حياتهم، فالنساء يختبرن ويستجبن للتضحية بشكلٍ مختلف عن الرجال بسبب اللا مساواة بين الجنسين.[11]

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين السلوك الإجرامي والتضحية بين المجرمات. توجد أدلة تدعم أن النساء المتورطات في الجريمة غالبًا ما يكون لديهن تاريخٌ طويلٌ من الاعتداء البدني والجنسي. من المرجح أن تتعرض المجرمات من النساء للإساءات أكثر من المجرمين الذكور وأكثر احتمالًا أن تكون ضحية من النساء غير المذنبات. وجدت دراسة استقصائية أن أكثر من نصف السجينات تعرضن للإيذاء البدني أو الجنسي، مقارنة بأقل من واحد من كل خمسة سجناء من الذكور.

وتشير الأدبيات إلى أن تضحيات المجرمات النساء تبدأ في كثير من الأحيان في سن مبكرة وتستمر طوال حياتها. ما يقرب من ثلثي النساء السجينات تعرضن لمرة واحدة على الأقل من سوء المعاملة في سن الحادي عشر. تفيد التقارير بأن 92% من الفتيات دون سن 18 عامًا في نظام محكمة الأحداث في كاليفورنيا تعرضن للإيذاء العاطفي أو الجنسي أو البدني. و80% من النساء السجينات في الولايات المتحدة تعرضن لسوء المعاملة الجسدية أو الجنسية في حياتهن. تبين الأدبيات أن انتشار التضحية بين النساء السجينات وتأثيره التراكمي يشير إلى أنه هو عامل رئيسي لدخول المرأة عالم الجريمة.[12]

---

[9] https://2u.pw/O0FLegYs

[10] المرأة القاتلة مجرمة.. لكنها ضحية لظروفها، جريدة الخبر، يناير 2015 ، متاح على : https://2u.pw/JmsnqVo9

[11] Chesney-Lind، Meda (1997). The Female Offender: Girls, Women, and Crime. Thousand Oaks: Sage Publication

[12] https://2u.pw/O0FLegYs

وتنتشر في **مجتمعاتنا العربية** ثقافة "لوم الضحية" ويقترن لوم الضحية بافتراض أن النساء اللاتي تعرضن للاعتداء يجب أن يكن قد قمن بشيء سيء تسبب في استفزاز الجاني، وفي الغالب أكثر الجرائم التي تقترن بهذه الثقافة هي الجرائم الجنسية مثل التحرش الجنسي والاغتصاب والعنف الأسري، وبذلك يكون لوم الضحية سببا في امتناع النساء عن الإبلاغ خوفا من اللوم والوصم.

"تعرضت للتحرش بسبب ملابسها"، "لم تتفهم زوجها؟ استحقت الضرب إذن". تعرضت لابتزاز، لماذا أرسلت له صورها؟ المشترك بين هذه العبارات التي نسمعها هو "لوم الضحية" بدلا من لوم الجاني. وكون الضحية امرأة يعرضها طوال الوقت للوم، الأمر الذي يمثل عنفا نفسيا ورهابا اجتماعيا يحرم النساء من الحصول على حقوقهن في أحيان كثيرة بل من الممكن أن يحولهن من ضحايا الى جانيات.

كما أنّ تصاعد وتيرة الخطاب الأصولي المعاصر الذي استهدف النساء وخروجهنّ للعمل ساهم في تعزيز هذا الفكر، وتُستخدم هذه الأساليب كوسيلة سيكولوجية من دعاة الخطاب الأصولي لترهيب النساء المسبق، لهذا فإنّ ثقافة لوم النساء قد تجمع عدة معطيات، من بينها التنشئة الأصولية والموروثات المجتمعية.

ثالثا، الاختلاف بين الجنسين في الجريمة :

لا توجد احصائيات حديثة شاملة لعدد الجرائم التي ترتكبها النساء، إلا أن الإحصائيات الجنائية في مختلف دول العالم أثبتت أن النساء أقل إجراما من الرجال من حيث الكم والنوع والوسيلة المستخدمة في اقتراف الجريمة والخطورة الإجرامية. أُثبتت هذه الملاحظة على مدى أجيال متعاقبة دون اتفاق على تفسير واحد لهذه الظاهرة. من حيث الكم، يتفوق الرجل على المرأة في معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال. في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الرجال الذين أودعوا سجون الولايات والسجون الفيدرالية والإصلاحيات تفوق نسبة النساء عشرين مثل. أما في الدول العربية فقد ارتكبت المرأة جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة ارتكبها الرجل وفي مصر تبلغ نسبة الجرائم التي تقترفها المرأة 5% من نسبة الجرائم التي يقترفها الرجل[13]

هناك عدد من النظريات المفسرة لاختلاف الجنسين في ارتكاب الجرائم، فهناك النظرية الاجتماعية والنظرية البيولوجية والأخلاقية والنظرية النسوية.

يذهب أنصار **النظرية الاجتماعية** إلى أن الاختلاف بين الرجل والمرأة في المجتمع يرجع لوضعها فيه، فالمرأة تخضع لإشراف أكثر دقة من الإشراف الذي يخضع له الرجل. كما أن التنشئة الخاصة والتقاليد السائدة لها دور، فالمرأة تتمتع بحماية اجتماعية لا يظفر بها الرجل فهي تعيش في كنفه ويحميها لذلك ففي الأحوال التي تفقد فيها المرأة الحماية نتيجة لنكبات الحياة والتي يترتب عليها فقدان العائل أو تخلها عن حماية ذويها طواعية كنوع من التمرد على النظام الاجتماعي القائم فإن نسبة إجرامها تزيد[14]

ونحن نتحفظ على ذلك فلقد تغيرت مكانة المرأة في المجتمع وتعددت أدوارها وهناك الكثير من الأسر الآن في مصر على سبيل المثال هن العائل الوحيد لأسرهن والداعم وهن المسئولات عن الأسرة، ولم تعد المرأة هي الشخص الضعيف الذي يتحمل غيره المسئولية عنه. هذا على الرغم من أن العادات والتقاليد مازالت معادية للنساء، وترى أنهن" عارا" او قنبلة موقوتة في البيوت.

ويفسر أنصار **النظرية البيولوجية** قلة جرائم المرأة عن الرجل لكونها كائن ضعيف البنيان من الناحية العضوية والنفسية، والإجرام يستلزم قوة وجسارة لا يتوافران لديها، وأن النساء يتعرضن لظروف خاصة تدفعهن إلى ارتكاب بعض الجرائم من ذلك حالات الحمل والرضاعة والحيض. **ونحن نتحفظ أيضا على ذلك**، حيث تقدم هذه النظرية نظرة تقليدية قاصرة، فمن الناحية البيولوجية النساء لسن أضعف بدنيا، فمتوسط عمر المرأة أطول من الرجل كما أنها أكثر مقاومة للأمراض عن الرجل وأكثر تحملا للأذى الجسدي. كما أثبتت الدراسات الحديثة وحتى التجارب الحياتية أن النساء أكثر صمودا أمام الأزمات المهددة للحياة، مما يعني أنهن الأكثر قوة ولا يستجبن بسهولة للمؤثرات الخارجية. كما ان تغير الهرمونات في حد ذاته لا يمكن ان يكون دافع قوي لارتكاب الجرائم، الرجال أيضا يمرون بتغيرات هرمونية ول في مراحل حياتهم وليست النساء فقط.

---

[13] أنواع جرائم النساء، بحث قانوني ودراسة اجتماعية، الموسوعة القانونية الشاملة، https://2u.pw/NTPypgdW

[14] أحمد علي ابراهيم حمو، المدخل الى عالم الإجرام، كلية القانون، جامعة النيلين .

أما **النظرية الأخلاقية** فترى أن المرأة أكثر تدينا من الرجل وهذا ما يفسر قلة اجراما مقارنة بالرجل لأنها الأكثر استجابة لتعاليم الدين.

ونحن **نتحفظ أيضا** على ذلك، فلا توجد أي أدلة علمية تؤكد أن المرأة تتفوق على الرجل من حيث القيم الأخلاقية والدينية.

سنتوقف قليلا عند **النظرية النسوية**، فمع ظهور مفهوم (الجندر)Gender ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر جرائم النساء وجرائم الرجال أيضاً، من بينها نظرية (ضبط القوة) التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث. وأن الأسرة البطريركية التسلطية تمارس عكس الأسرة الديمقراطية ضبطاً قوياً من قبل الآباء وتفضيلاً للذكور على الإناث مما يدفعهم الى الانحراف وارتكاب الجريمة[15]

يحتل الأبناء سلم الأولوية ويصبح لديهم الفرص للانحراف الاجتماعي والقيام بسلوكيات معادية للمجتمع مما يولد أيضا لدى الإناث حب الانتقام وارتكابهن مختلف الجرائم وذلك بسبب عقدة النقص التي أهداها لهم المجتمع باعتباره مجتمع ذكوري يعترف بالسلطة الأبوية[16]

وطرحت "ريتا سيمون" في كتابها المرأة المعاصرة والجريمة عام 1975، تفسيراً قائماً على نظرية (أدلر) ترى أن جرائم النساء تمثل نوعاً من الإحتجاج على مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال، لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبناء على دراسة جرائم الإناث للأعوام 1953 و1963 و1972م، وجدت "سيمون" زيادة ملحوظة في جرائم النساء لاسيما الجرائم ذات الطابع الاقتصادي فيما لم تتغير جرائمهن ذات الطبيعة العدوانية. وفسرت ذلك بقولها إن هناك فرصاً اقتصادية وحقوقاً أكثر من قبل؛ أي أن المرأة أصبحت تتمتع باستقلال أكثر من قبل، بفضل حركة تحرر المرأة. وقد تبين أن النساء أخذن يرتكبن جرائم اقتصادية مشابهة لتلك التي يرتكبها الرجال.

كما طرحت الباحثتان "فينمان" و "نافين" نظرية (التهميش الإقتصادي) بعد دراسات ميدانية امتدت من عام 1980 إلى عام 1994. وقدمتا تفسيراً يضاف الى مدخل (الفرصة)الذي جاءت به سيمون، وتوصلتا إلى أنه لا توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة إلا أمام النساء اللواتي يعانين من التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور، لاسيما في الطبقات الفقيرة والأحياء السكنية التي تعاني من التهميش. وتعتقد الباحثتان أن الجرائم الاقتصادية التي ترتكبها النساء هي رد عقلاني على الفقر والبطالة وتدني الأجور.

وفي التسعينات (1997) طرح (شمدت) نظرية (توجه القوة)، ونظر الى الجريمة بوصفها فعلاً بنيوياً، وقال بأن توجه القوة والعِرق والطبقة هي من نتائج وضاعة البناء الاجتماعي؛ أي أن الجنس يحدده البناء الاجتماعي، وهو الذي يحدد إدراكنا وتعريفنا لهذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع. وبعد أن تتم عملية التعريف هذه يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية قيامهم بأدوارهم المعرّفة اجتماعياً، فالطبقة القائمة على المنافسة في المجتمعات الرأسمالية هي التي تحدد الأدوار الاقتصادية وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيض والجرائم الجنسية، فيما تضطر النساء الى ارتكاب جرائم السرقة والايذاء.[17]

---

[15] قاسم حسين صالح ، المرأة والجريمة ، متاح على : https://2u.pw/EfB9jUo0

[16] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن2013.

[17] قاسم حسين صالح ، مرجع سابق

وفي نفس السياق أشار الاتجاه الليبرالي الأنثوي إلى أن هناك عدم مساواة في التعامل مع الإناث وأنه لابد من إعادة النظر في مساواة المرأة مع الرجل خصوصا في أسواق العمل والوظائف العامة ويعتقد "شامبان" و"داستمان" (1980) رواد هذا الاتجاه أنه كلما دمجت المرأة في سوق العمل كلما قلت ممارسات التمييز ضدها.[18]

[18] عائشة ولد أحمد، فايزة بلعور، "عوامل الجريمة النسوية واشكالها: دراسة نظرية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة وهران ، 2020 .

رابعا، الجريمة النسائية في مصروالعالم العربي:

بدأ الاهتمام بجرائم المرأة في الوطن العربي متأخرا إلى حد كبير مقارنة بالعالم الغربي، فالبلاد العربية لم تهتم بالبحث في أسباب جرائم النساء إلا في عام 1962 خلال المؤتمرات العربية التي تعقدها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي عام 1961. وغالبا ما تصدر التوصيات الجادة بضرورة إنشاء جهة إحصائية فنية على مستوى الأقطار العربية تارة وعلى مستوى مركز عربي إقليمي لتنظيم عمليات الإحصاء الجنائي في الوطن العربي تارة أخرى. كانت أول إحصائية ودراسة عربية عن جرائم النساء على مستوى الوطن العربي صدرت في العراق عام 1962. وكانت أول إحصائية ودراسة معنية بجرائم النساء قد تم في العراق عام 1962 وقد أشارت الإحصائيات الجنائية إلى أن عدد المحكوم عليهم من قبل المحاكم العراقية عام 1962 بلغ 86056 شخصا كان منهم 80484 من الذكور و5572 من الإناث ويشتمل هذا العدد على الجنايات والجنح والمخالفات.[19]

في تونس، وفقا لجمعية المرأة الأمنية، فإن عدد الجرائم في السنوات 2017،2016،2015 ارتفع بما يزيد عن 12 في المئة سنوياً، وبلغت نسبة الجرائم التي ارتكبتها النساء في الأشهر العشرة الأولى من العام 2018 ما يزيد عن 12 ألف جريمة. وهذا رقم كبير مقارنة بنسبة الجرائم التي كانت المرأة ترتكبها في السابق[20]

وفي الأردن، أظهرت إحصائيات مديرية الأمن العام لعام 2020، وتفيد بأن أعداد المحكومات الداخلات إلى مركز اصلاح النساء بلغ 809 نزيلة في عام 2019.[21]

يذكر أن الإحصائيات في الوطن العربي فيما يخص الجرائم التي ترتكبها النساء قليلة، وعزي بعض الباحثين صعوبة في وجود إحصاء رسمي ودقيق بسبب متغيرات الحياة الاجتماعية.

في مصر؛ صدرت دراسة إحصائية عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 2000، تشير إلى أنه في خلال النصف الثاني من القرن العشرين، زادت نسبة جرائم القتل التي ترتكبها نساء ويكون ضحاياها من الأزواج، وزاد ارتكاب جرائم القتل العمد بشكل عنيف ومباشر باستخدام الآلات الحادة والأسلحة النارية والبيضاء.

سبقت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة أخرى اهتمّت بجرائم القتل التي ارتكبتها نساء خلال الفترة بين عامي 1990 و1999، ورصدت أن النساء اتهمن فيما يمثل 6.4 في المئة من الجرائم التي ارتُكبت خلال الفترة المذكورة. واحتلت محافظات الوجه البحري نسبة 48.2 في المئة من الجرائم النسائية، تليها محافظات الصعيد بنسبة 35.2 في المئة، ثم محافظات

---

[19] أشرف خليفة السيوطي، مرجع سابق

[20] باسل ترجمان ، لماذا ارتفعت نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في تونس؟ مقال على موقع إندبندنت عربية، متاح على: https://2u.pw/4ISPG

[21] عتاب سعيد أبو صلب ، حسين طه محادين، " العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجه نظرها ما بين 2018-"2022 ، مجلة التربية، كلية التربية ، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 187، الجزء الخامس، 2020.

القاهرة والإسكندرية والسويس بنسبة 15.3 في المئة، كما أشارت الدراسة إلى أن 72.8 في المئة من الجرائم ارتكبتها نساء داخل المنزل ما يعني وجود صلة قرابة بين الضحية والجانية.[22]

وتشير الإحصائيات الجنائية الواردة في تقرير الأمن العام خلال الأربع سنوات من عام 2013 حتى عام 2016 إلى أن أعداد جرائم المرأة تتجه بوجه عام نحو التزايد المستمر خلال السنوات المختلفة إذ بلغ عدد جرائم العنف التي ارتكبتها المرأة 2013 عدد 273 جريمة مقابل 301 جريمة بزيادة قدرها 29 جريمة بنسبة 11% في حين بلغ جرائم العنف التي ارتكبتها المرأة في عام 2015 عدد 328 جريمة، الأمر الذي يشير إلى أن عدد جرائم العنف قد تضاعفت خلال الأربع سنوات ومن هنا تطورت الجريمة عبر الأزمنة والعصور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.[23]

وفي دراسة أخرى اجراها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، بلغت نسبة الإناث مرتكبات الجرائم ضد الزوج 31%، من عينة قوامها 200 مبحوثا من الجناة.[24]

[22] رباب عزام، قاتلات... لماذا قد تتحول المرأة إلى آلة مدمّرة؟ موقع رصيف، 2021، متاح على: https://2u.pw/oMXTIXiN

[23] وفاء محمد على، "الأبعاد الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم النساء"، دراسة ميدانية في محافظة سوهاج ، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 28، الجزء الأول، 2022 .

[24] https://2u.pw/b6Hic

الأسباب التي قد تحول النساء لجانيات في مصر:

هناك العديد من الأسباب المجتمعية والقانونية والقضائية التي تحول بين وصول النساء للعدالة وحصولهن على حقوقهن، هذه الأسباب في النهاية قد تحول النساء من ضحايا إلى جناة. يأتي في مقدمة هذه الأسباب العنف الذي تتعرض له النساء وخاصة العنف الأسري، وما يرتبط به من عدم وجود قانون لمواجهة العنف الأسري أو قانون للعنف الموحد، قد يحول النساء إلى جانيات، رصدنا العديد من الوقائع من خلال مرصد جرائم العنف الموجه ضد النساء والفتيات بمؤسسة إدراك، تعرضت فيها النساء لعنف جسدي بل وعنف جنسي من الأهل يقمن على إثره بالدفاع عن أنفسهن أو يختزلن مشاعر القهر لسنوات لتنفجر فجأة فيتحولن في لحظات إلى جانيات. هذا فضلا عن الضغوط الاجتماعية والعادات والتقاليد المعادية للنساء، التمييز والوصم وسلطة المجتمع الأبوي قد تحول النساء لجانيات.

هناك أيضا الأسباب والتحديات التشريعية والقانونية المتمثلة في عدم وجود القوانين أو وجود قوانين تحتاج للكثير من التدخلات والتعديلات لضمان حقوق النساء مثل قانون الأحوال الشخصية. بطء الإجراءات وطول فترة التقاضي، كل ذلك قد يضطر النساء إلى الانتقام لأنفسهن بدلا من اللجوء للعدالة. هذا فضلا عن المعوقات الاقتصادية .

هناك بعض الأمثلة للأسباب التي تحول بين وصول النساء للعدالة وحصولهن على حقوقهن هذه الأسباب في النهاية قد تحول النساء من ضحايا إلى جانيات من بينها أسباب قانونية وتشريعية ومعوقات اجتماعية و اقتصادية:

1. تميز بعض نصوص قانون العقوبات بين الرجال والنساء في العقوبة المقررة لنفس الجريمة، أو في أركان قيام الجريمة نفسها. يمكن أن نجد هذه النصوص في قانون العقوبات في موضعين يتعلق أولهما بالتعامل مع جرائم القتل حال التلبس بزنا الشريك. بينما يتعلق الموضع الثاني بجرائم الزنا نفسها تنص المادة 237 عقوبات على: "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين 234 236 وتعني هذه المادة أن الزوج الذي يضبط زوجته أثناء قيامها بالزنا الخيانة الزوجية ويقتلها في الحال هي وشريكها يعاقب بعقوبة الحبس والتي تتراوح ما بين 24 ساعة إلى ثلاث سنوات بدلا من معاقبة الزوج بالعقوبات المقررة للقتل العمد أو للضرب المفضي إلى الموت، وهي السجن المؤبد أو المشدد أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع. وعلة تخفيف العقوبة هنا هي تقدير حالة الصدمة التي يكون فيها الزوج حتى إنه لا يستفيد من هذا التخفيف إذا ما ارتكب فعل القتل بعد مضي وقت من رؤيته لخيانة زوجته. الغريب هنا أن المادة وعلى عكس الأصل في القواعد القانونية كونها قواعد عامة مجردة، قد خاطبت الرجال حصرًا وبالتالي فالزوجة التي تقتل زوجها حال تلبسه بخيانتها لا تستفيد بهذا التخفيف وتعاقب بعقوبات جريمة القتل العمد.[25]

[25] محمود عبد الظاهر، دليل بناء قدرات البرلمانيات على دعم حقوق النساء، مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، 2023 .

2. وجود فراغ تشريعي لبعض الجرائم مثل تزويج الطفلات وجرائم العنف الأسري بالإضافة لوجود مواد تقنن العنف ضد النساء مثل المادة 60 من قانون العقوبات التي تنص على حق الزوج في تأديب زوجته.

3. الأهلية في التقاضي في حالات العنف ضد النساء بسبب السن، هذه السبب يمنع الكثير من الفتيات من الإبلاغ وهو ما يعد تضارب بين القوانين نفسها فتختلف أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية عن الأمور الجنائية عن القانون المدني.

4. سرية البيانات في قضايا العنف ضد النساء وخاصة في جرائم الانترنت والتي تجعل من الناجية في حالة وصم دائم ومستمر خلال مراحل التقاضي ويجعلها عرضة ليس فقط لإصدار الأحكام الدائمة عليها من قبل المطلعين على ملف الدعوى، ولكن كذلك عرضة لممارسة أشكال مختلفة من العنف أحيانا والضغط عليها في أحيان أخرى من قبل الأطراف المختلفة المطلعة على معلوماتها الشخصية مما يجعلها قد تتراجع أحيانا عن السير في إجراءات التقاضي نظرا للضغوطات التي تتعرض لها.[26]

5. المعوقات الموجودة في قانون الأحوال الشخصية الحالي والتي تتمثل في إشكالية عبء الإثبات الذي يقع على المجني عليها وحدها خاصة في قضايا الأحوال الشخصية، ما يجعل النساء في كثير من الأحيان لا يقمن باستكمال الإجراءات نظرا لصعوبتها الإجرائية والنفسية، صعوبة الإجراءات ومعرفة الأطراف المعنية بحقوقهم، وبالتالي ضياع حقوق عدد كبير من المطلقات، كما أن صعوبة إجراءات الحصول على النفقة من أبرز السلبيات بالقانون الحالي وتستمر القضايا لسنوات في المحاكم حيث بطء إجراءات التقاضي، قيمة النفقة ضئيلة جداً ولا توفر حياة كريمة لمستحقيها. غابت عنه بعض الإجراءات التفصيلية والمهمة والخاصة بالرؤية وحضانة الطفل والرؤية، وعدم وجود إجراءات رادعة كافية لتطبيقها.

6. استخدام مواد الرأفة في جرائم العنف ضد النساء مثل المادة 17 من قانون العقوبات والتي يتم استخدامها في كثر من الأحيان في جرائم العنف الأسري. وما يسمى جرائم الشرف، حيث يأخذ قانون العقوبات المصري بمبدأ حق القاضي في تخفيف العقوبة عن بعض الأشخاص الذين تتم إدانتهم بارتكاب الجرائم مراعاة لظروفهم الشخصية أو للظروف المحيطة بالجريمة وهو ما يعرف بالظروف القضائية المخففة. شكلت المادة 17 بابا واسعا للإفلات من العقاب في جرائم الاعتداء على النساء

7. التكلفة الاقتصادية لإجراءات التقاضي والتي قد تضطر بعض النساء للإحجام عن الاستمرار في القضايا، يأتي ذلك في ظل تحمل النساء للأعباء المعيشية وتأثير ذلك عليهن بشكل أكبر.

8. بطء إجراءات التقاضي بشكل عام وخاصة في القضايا المتعلقة بالنفقات أو الطلاق كما سبق وأشرنا. عادة ما تستغرق القضايا فترات طويلة يتم فيها التنكيل بالنساء نفسيا وأحيانا يتنازلن عن القضايا ولا يكملن لهذا السبب.

9. سوء الأحوال الاقتصادية وتحمل النساء العبء الأكبر في ذلك، من بين العوامل التي تؤدي الى انخفاض دخل النساء وفقرهن اعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. في مصر تقوم النساء بالحجم الكبير من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويعد الزواج إحدى المحددات الرئيسية في زيادة استهلاك الوقت في الرعاية. حيث تقضي النساء المتزوجات سبعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال المتزوجون في الأعمال المنزلية، في حين إنه تقضي النساء غير المتزوجات ستة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال غير المتزوجين في الأعمال المنزلية. تقضي النساء المصريات تقريبا نفس القدر من الوقت في أعمال

[26] آية حمدي، بين التحديات والفرص: ماهية المعوقات والاحتياجات المؤسسية في دعم الناجيات من العنف، مؤسسة المرأة الجديدة، 2024.

الرعاية غير مدفوعة الأجر سواء كن موظفات أم لا، وأظهرت نتائج "مسح استخدام الوقت في جمهورية مصر العربية 2015 " الصادر عام 2016 أن متوسط قيمة الوقت المستخدم للأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر بالنسبة للنساء هو 52 جنيها في اليوم مقابل 25 جنيها للرجال ويرجع هذا التفاوت إلى أن النساء تخصص حوالي ستة ساعات يوميا لهذا النشاط مقابل ساعة وأربعين دقيقة للرجال، بلغ تقدير قيمة العمل المنزلي غير مدفوع الأجر على مستوى الجمهورية 654 مليار جنيها في السنة لعام 2015، يخص النساء 79% مقابل 21% للرجال.[27]

10. العنف الموجه ضد النساء طول الوقت في المجالين العام والخاص والقبول المجتمعي له، يدفع كثر من النساء لارتكاب الجرائم.

11. الثقافة المجتمعية العادات والتقاليد والأعراف التي ترى أن النساء دائما في مرتبة أدنى، التمييز الذي تتعرض له النساء في المجتمع يتحول في كثير من الأحيان الى دافع لارتكاب الجرائم فقط لتحصل النساء على حقوقهن دون تمييز. تتعرض النساء للتمييز على مختلف الأصعدة، بدءا من بعض القوانين وصولا الى التمييز في مجال العمل . فحتى الآن هناك بعض أماكن العمل تتقاضى فيها النساء أجر أقل من الرجال- بخلاف القانون الذي يساوى في الأجر لنفس العمل- بدعوى أن الرجل يتحمل عبء الإنفاق على عائلته بعكس النساء.

12. الصعوبات التي تواجه النساء عند الإبلاغ وكونها غير آمنة للنساء خاصة في جرائم العنف الرقمي والابتزاز، ينظر الهن عادة على أنهن السبب ويتم وصمهن والحكم عليهن، وتنتهك خصوصيتهن بشكل كبير، فالقائمين على استقبال البلاغات في أقسام الشرطة ليسوا على دراية كافية بحقوق الناجيات من العنف.

13. عدم تفعيل بعض القوانين رغم وجودها، وعدم انفاذ القانون ومدى جدية وأهمية محاضر عدم التعرض للفتيات في اقسام الشرطة، على سبيل المثال لجأت "نيرة أشرف" الفتاة التي قتلت لرفضها الارتباط بزميلها لعمل محاضر عدم تعرض ومع ذلك واجهت المصير الأسوأ. ذات الشيء حدث مع فتاة الفيوم الي تعرضت للابتزاز على مدار سنوات على يد خطيبها السابق، ولم تفدها محاضر عدم التعرض بشيء ولم يتم التحرك إلا بعد الاستغاثة التي أطلقها أخوها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

[27] منى عزت، أعمال الرعاية وتأنيث الفقر، 2024.

سادسا، حكايات من الو اقع:

تكشف رحلة رصد العنف ضد النساء والفتيات العديد من الحكايات والأسرار، فحتى النساء الجانيات كثيرا ما يكون خلفهن حكايات، تعرضهن للضغوط المختلفة كما سبق وذكرنا مثل العنف الجسدي والنفسي، الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والتحرش والانتهاك الجنسي أو الخيانة أو الإذلال في العلاقة الجنسية مع الزوج، القصور القانوني والتشريعي.. الخ. أحيانا تتشابك العديد من الأسباب لتنتهي في النهاية لذات النتيجة.. امرأة جانية. رصدنا بعض الحكايات من خلال رحلتنا مع الرصد اليومي لجرائم العنف نذكر بعضها فيما يلي:

العنف الجسدي والإهانات المتكررة:

- في 2023، شهدت أروقة المحاكم في مدينة المنصورة في دلتا مصر، جلسات محاكمة سيدة قتلت ابنها، قالت المتهمة في التحقيقات أنها منذ زواجها تتعرض لضغوط من أسرة زوجها، وإساءتهم لسمعتها والترويج لوجود علاقات مشبوهة تربطها ببعض الرجال، والتشهير بها على مواقع التواصل الاجتماعي. وأضافت أنها تركت منزل الزوجية بسبب إهانة أسرة زوجها، وتعديهم عليها بالضرب، مؤكدة أنها كانت تحب ابنها، ولا تعلم كيف تخلصت منه، قائلة: "لحد دلوقتى مش مستوعبة إني قتلت ضنايا، بس دا بسبب الضغوط اللى تعرضت ليها، ومحستش بنفسى وأنا بكتم نفسه، جوزى كان بيصدق كلام أهله عليا، وعشت فى عذاب، وحاليًا معرفش هو طلقني ولا أنا على ذمته لسه، وأضافت للمحكمة: " أنا كنت أعيش أصعب لحظات حياتي وأنا داخل البيت بسبب الاتهامات المستمرة ."
- في يوليو 2021، عشية ليلة عيد الأضحى، جرت مشاجرة عنيفة حاول فيها الزوج خنق زوجته، وكسر باب المرحاض فوق رأسها مما دفع الزوجة العشرينية إلى استخدام سكين صغير ظهر أمامها. طعنت زوجها طعنة فارق على أثرها الحياة. الزوجة التي اعتادت على تعنيف الزوج تمردت في لحظة فتحولت لقاتلة. كانت الزوجتان هنا ضحية العنف البدني والإهانات. تحمل النساء للعنف المستمر يُفضي في النهاية إلى جرائم غالبا ما تكون النساء فيها هن الضحايا ولكن أحيانا يكن هن الجانيات.

- وفقا لشهادة أحد المحامين؛ جرت تلك الواقعة في محافظة الجيزة في منطقة أبو قتادة، كانت الفتاة ذات ال 16 عاما تخدم في الزراعة والري مع أبيها، وكان دائم الاعتداء عليها بالضرب بالكرباج. في أحد الأيام ضرب الأب ابنته كالعادة ثم صوب نحوها مسدسه، تقول الفتاة أنها خافت أن يقتلها وتلقى ذات المصير التي واجهته اختها، حيث قتلها الأب منذ سنوات ودفنها ولم يعرف أحد عنها بسبب عدم وجود أوراق ثبوتية لها. هنا دفعت البنت الأب وأخذت منه المسدس وأردته قتيلا.

الانتهاكات الجنسية وجرائم العنف الجنسي:

- في محافظة الدقهلية، قتلت الفتاة ذات ال 22 عاما والدها خنقا ثم سكبت الكيروسين على جثته وأشعلت النار لتعديه عليها جنسيا. وفي حكم تاريخي صادر من محكمة جنايات المنصورة، حكم على الفتاة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مع وقف تنفيذ العقوبة. تحولت الفتاة في هذه السن المبكرة إلى جانية بعدما انتهك أقرب الناس اليها الأب -الذي من المفترض أن يمثل الأمان والحماية-جسدها وروحها واختبرت الفتاة ألما نظنها لن تنساه ما حيت.
- في مايو 2024، فتاة أخرى في مقتبل العمر، تعبت من مطاردة وتحرش أحد الشباب بها وإيذائه وتعديه بالضرب على والدها حينما عاتبه، فقتلته لتتحول" ممرضة المقطم " بين عشية وضحاها إلى جانية.
- وفقا لرواية أحد المحامين، حكم على زوجة بالسجن 10 سنوات لأنها قتلت زوجها. الزوج الذي كان يجبرها على العلاقة الزوجية رغما عنها. الزوجة هنا كانت ضحية إكراه الزوج الذي لم يراعي مشاعرها أو يحترم رغبتها، يذكر أن القانون المصري لا يجرم الاغتصاب الزوجي ولا يعترف به ويرى أن الإجبار على العلاقة الخاصة لا يعد جريمة تستدعى الردع.

التخلي عن المسئوليات:

- في محافظة البحيرة أنهت سيدة حياة زوجها بمشاركة ابنتها لعدم إنفاقه عليها. الزوجة التي تحملت بخل الزوج وتخليه عن مسئولياته تجاه أبنائه لم تتحمل الضغوط والعوز الذي وضعها فيه الزوج إلى أن وصل بها الحال في النهاية إلى ارتكاب جريمة.
- شهدت مدينة الخانكة واقعة أخرى حيث لقي مسن 70 سنة، مصرعه خلال مشاجرة مع زوجته الخمسينية التي اتهمته بعدم الإنفاق عليها وتركها بدون مصروفات للمنزل كما حاول التعدي عليها بالضرب. يبدو مما سبق أن التخلي عن المسئوليات لا يرتبط بسن معين، وأيضا تحمل وصبر النساء لا يمكن أن يُعول عليه طول العمر.

الخيانات الزوجية:

- أنهت ربة منزل حياة زوجها بالمنشأة جنوبي محافظة سوهاج؛ لاكتشافها تعدد علاقاته مع سيدات وفتيات على وسائل التواصل الاجتماعي. اعترفت الزوجة بأنها تزوجت من المجني عليه منذ 4 شهور، واكتشفت علاقاته النسائية المتعددة من خلال هاتفه المحمول والبحث في مكالماته ومحادثات مواقع التواصل الاجتماعي، وأنها تحدثت معه أكثر من مرة وحدثت مشاجرات ومشادات بينهما؛ بسبب تواصله مع الفتيات والسيدات فيديو في مواضع مخلة.

- واقعة أخرى شهدتها محافظة الإسكندرية، حيث دفعت الخيانات الزوجية زوجة للتخلص من زوجها. قالت الزوجة انها عانت من كثرة علاقاته النسائية. تمثل الخيانات الزوجية عنفا نفسيا لا تستطيع النساء في أغلب الأحوال تحمله، هذا في

الوقت الذي يرى فيه المجتمع أن الخيانة الزوجية مجرد نزوة يجب التغاضي عنها لعدم هدم الأسرة، بل هناك الأكثر من ذلك، حيث يصم المجتمع السيدة التي تتعرض لخيانة الزوج ويصفها بالتقصير وبأنها سبب خيانة الزوج.

الهجران:

- في يوليو 2023، قتلت أم طفلتيها التوأم في الغردقة خنقا، كانت قد تزوجت قبل 5 سنوات عرفيًا من شاب، وأنجبت منه بعد عام من زواجهما عرفيًا طفلتين توأم، وقد حاولت استخراج أوراق ثبوتية للطفلتين، لكنها فشلت، كانت احدى الفتاتين من ذوي الإعاقة، الأمر الذي ضاعف من معاناتها. كانت الأم ضحية الزوج الذي هجرها، وضحية المجتمع الذي تخلى عنها لتعاني مع طفلتيها. في النهاية تحولت من ضحية لجانية وقتلت البنتين للتخلص من عبئها الثقيل.

الإساءة في العلاقة الحميمة:

- قضية أخرى وقعت من سنوات وكانت حديث الناس، في منطقة امبابة بمحافظة الجيزة، تخلصت سيدة من زوجها ودفنت جثته تحت " السرير" قالت الزوجة في التحقيقات أنه كان يعنفها، فضلا عن تعرضها لسوء المعاملة والإذلال خلال علاقتهما الحميمة. حتى أنها كانت تلجأ للحبوب المنومة حتى لا تشعر بشيء وكنوع من أنواع الهروب، في واحدة من مشاجراتهما التي لا تنتهي ضربها ورفع السكين في وجهها فدفعته عنها لتخترق السكين جسده ويفارق الحياة.
- في مدينة 6 أكتوبر بالجيزة، تخلصت زوجة من زوجها بعدما شاهدته يقوم بتسجيل فيديو لهما أثناء علاقتهما الحميمة، لتهديدها بفضحها في حالة طلب الطلاق أو الانفصال عنه. في لحظة، فقدت الزوجة الأمان ووجدت نفسها ضحية ابتزاز محتمل من الزوج فبادرت بالدفاع عن نفسها لتتحول لجانية، في نوعية من الجرائم الغريبة التي بدأت تظهر مؤخرا.

الموروثات المجتمعية:

- لم تتحمل الزوجة إلحاح زوجها عليها لإنجاب ذكر، وخوفا من فقدانه أو اقترانه بأخرى وهربا من الضغط المجتمعي الواقع على النساء وتفضيل إنجاب الذكور على الإناث، خطفت طفلا حديث الولادة من إحدى المستشفيات. العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية تُحمل المرأة عبء إنجاب الذكر، رغم أن العلم أثبت أن تحديد جنس المولود يرجع للرجل. ترى ذات العادات أن النساء اللاتي ينجبن طفلات إناث هن الأضعف اجتماعيا ولا يكتسبن نفس المكانة الاجتماعية التي تكتسبها النساء اللاتي ينجبن أطفال ذكور.

الاغتصاب والابتزاز:

- في يناير 2025، شهدت منطقة الوراق بمحافظة الجيزة، واقعة بطلتها ممرضة شابة دافعت عن شرفها بعد تعرضها لمحاولة ابتزاز من قبل أحد الشباب، فما كان منها إلا أن طعنته بسكين في الشارع أمام أعين المارة. وهي تصرخ وتقول

"غسلت عاري وانتقمت لشرفي". أظهرت التحريات أن المجني عليه استدرج المتهمة إلى منزله في زيارة منزلية وأجبرها على معاشرته كرهاً، ثم بدأ في تهديدها بفضح الأمر وإجبارها على الاستمرار في العلاقة غير المشروعة. الفتاة هنا كانت ضحية الاعتداء والابتزاز فتحولت لجانية، فهل ينصفها القانون ويحكم لها بالبراءة؟

في ضوء ما كشفته الدراسة من واقع مؤلم تعيشه النساء وتحول بعضهن من ضحايا إلى جانيات، وانطلاقًا من تحليل العوامل الاجتماعية والنفسية والقانونية والاقتصادية التي تؤدي إلى هذا التحول، تُوصي الدراسة بما يلي:

أولاً: توصيات تشريعية وقانونية

- إصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد النساء يشمل العنف الأسري، والعنف الرقمي، والعنف الاقتصادي، ويوفر آليات حماية فعالة وسريعة للناجيات.
- تعديل النصوص التمييزية في قانون العقوبات، وعلى رأسها المادة (237) المتعلقة بالقتل حال التلبس بالزنا، بحيث يتم النص بصيغة محايدة لا تميز بين الرجل والمرأة.
- إلغاء أو تعديل المواد التي تتيح استخدام "الرأفة القضائية" في جرائم العنف ضد النساء (مثل المادة 17)، بما لا يسمح بالإفلات من العقاب في جرائم الشرف والعنف الأسري.
- تجريم الاغتصاب الزوجي صراحة وتوفير حماية قانونية للمرأة في حالات الإكراه الجنسي داخل مؤسسة الزواج.
- تسريع إجراءات التقاضي وتسهيلها في قضايا العنف والنفقة والطلاق، بما يضمن العدالة وعدم الإضرار النفسي والمادي بالنساء.
- ضمان سرية بيانات الناجيات، خاصة في قضايا العنف الرقمي، وتوفير مسارات آمنة وآليات إبلاغ رقمية تحمي خصوصيتهن.

ثانيًا: توصيات اجتماعية وثقافية

- إطلاق حملات مجتمعية واسعة لتغيير الثقافة السائدة التي تلوم الضحية وتكرّس الوصم والتمييز ضد النساء، خاصة في قضايا العنف والتحرش.
- دمج التربية الجنسية والتوعية بحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، مع التأكيد على مفاهيم المساواة الجندرية والاحترام المتبادل.
- إنتاج محتوى إعلامي وفني بديل يعكس واقع النساء بشكل عادل، ويتجنب الصور النمطية السطحية أو المهينة.

ثالثًا: توصيات مؤسسية وتنفيذية

- تفعيل دور وحدات مناهضة العنف ضد المرأة في أقسام الشرطة والنيابات والمستشفيات، وتدريب العاملين بها على التعامل الحساس مع الناجيات.
- دعم وتمويل المؤسسات النسوية والملاجئ ومراكز الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعرضات للخطر.
- إنشاء قواعد بيانات دقيقة ومحدثة لجرائم العنف ضد النساء، وتوحيد منهجيات جمع البيانات في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- تدريب الرجال المعتدين وتأهيلهم نفسيًا وسلوكيًا من خلال برامج إعادة التأهيل والاحتواء المجتمعي.

رابعًا: توصيات اقتصادية

- تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وخاصة في المناطق الفقيرة، من خلال برامج تدريب مهني وفرص تشغيل عادلة.
- الاعتراف الاقتصادي بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء، وإدراجها في السياسات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية.
- توفير دعم قانوني وتخفيف العبئ المالي على النساء المرتبط باستكمال إجراءات التقاضي والحصول على حقوقهن.

خامسًا: التوصيات الخاصة بالمجتمع المدني والإعلام

- تحفيز شراكات متعددة القطاعات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص لدعم النساء في حالات العنف والتهميش.
- رفع وعي النساء بحقوقهن القانونية والاجتماعية من خلال الحملات الميدانية والإلكترونية والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية.
- تشجيع الإعلاميين والمبدعين على إنتاج محتوى عادل ومنصف يمثل النساء كفاعلات لا مجرد ضحايا، ويعرض القضايا من زوايا غير نمطية.

المراجع:

1. أحمد علي ابراهيم حمو، المدخل الى عالم الإجرام، كلية القانون، جامعة النيلين.
2. أسعد ميخائيل، علم الاضطرابات السلوكية، دار الجيل، بيروت،1994.
3. إسراء علي خلف الله محمد، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة، دراسة حالة دار التائبات، سجن أمدرمان "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا، 2017.
4. أشرف خليفة السيوطي، "العوامل المؤدية الى جرائم النساء ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
5. أمل المرشدي، بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء، 2016، موقع محاماة نت، متاح على: https://2u.pw/Xd6DsCrk
6. آية حمدي، بين التحديات والفرص: ماهية المعوقات والاحتياجات المؤسسية في دعم الناجيات من العنف، مؤسسة المرأة الجديدة، 2024 .
7. باسل ترجمان، لماذا ارتفعت نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في تونس؟ مقال على موقع إندبندنت عربية، متاح على: https://2u.pw/4ISPG
8. بلقيس محمد علوان، المرأة والجريمة.. ابحث عن السبب، مقال على موقع اليمني الأمريكي، 2022، متاح على: https://2u.pw/vrnC5tzG
9. رباب عزام، قاتلات... لماذا قد تتحول المرأة إلى آلة مدمّرة؟ موقع رصيف، 2021، متاح على: https://2u.pw/oMXTIXiN
10. سامية الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986.
11. عائشة ولد أحمد، فايزة بلعور، "عوامل الجريمة النسوية واشكالها: دراسة نظرية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، 2020.
12. عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2013.
13. عبد الله فتوح، دراسات في علم الإجرام، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1414هـ.
14. عتاب سعيد أبو صلب، حسين طه محادين، " العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة الأردنية للجريمة من وجه نظرها ما بين 2018-2022"، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 187، الجزء الخامس، 2020.

15. فوزية عبد الستار،"مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
16. قاسم حسين صالح، المرأة والجريمة، متاح على: https://2u.pw/EfB9jUo0
17. محمود عبد الظاهر، دليل بناء قدرات البرلمانيات على دعم حقوق النساء، مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، 2023
18. منى عزت، أعمال الرعاية وتأنيث الفقر، 2024.
19. هاشم أبو الفتوح، المدخل العلمي الاجرام والعقاب، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، ص 71.
20. وفاء محمد على، "الأبعاد الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم النساء"، دراسة ميدانية في محافظة سوهاج، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 28، الجزء الأول، 2022.
21. أنواع جرائم النساء، بحث قانوني ودراسة اجتماعية، الموسوعة القانونية الشاملة، https://2u.pw/NTPypgdW
22. المرأة القاتلة مجرمة.. لكنها ضحية لظروفها، جريدة الخبر، يناير 2015، متاح على: https://2u.pw/JmsnqVo9
23. Chesney-Lind، Meda. The Female Offender: Girls, Women, and Crime. Thousand Oaks: Sage Publication ,1997.
24. https://2u.pw/O0FLegYs
25. موقع المصري اليوم، 2022، https://2u.pw/hiKhUeQt
26. موقع المصري اليوم، 2024، https://2u.pw/PTj1TKWM